

رام الله: مطالبات بالزام اسرائيل بالاتفاقيات الدولية ووقف انتهاكاتهما بحق النساء

رام الله- وفا- أجمع المشاركون في ورشة «الآليات القانونية لحماية المرأة في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان» أمس، على ضرورة إلزام إسرائيل بالاتفاقيات الدولية ووقف انتهاكاتهما بحق النساء.

وبحث المتحدثون في ورشة نظمتها وزارة العدل بالشراكة مع وزارة المرأة، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، بتمويل من بعثة الشرطة الأوروبية، آليات حماية المرأة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي والقاء الضوء على معاناتها خاصة الأسيرات، لمناسبة اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية وقرار مجلس الأمن 1325.

وقال وزير العدل محمد الشالدة: إن المرأة والطفل هما الأكثر تعرضاً للانتهاكات الجسيمة، لذلك فإن المشرع الدولي أقر قوانين لحمايتهما، وبالرغم من النصوص والاتفاقيات الدولية التي اقرت لحماية المرأة، إلا أنها ما زالت تعاني من الانتهاكات خاصة في الدول العربية.

وأضاف أن إسرائيل تمارس أبشع الانتهاكات بحق أسيراتنا القابعات في زنازين الاحتلال، داعياً إلى ضرورة توحيد قضية الأسرى وإلزام إسرائيل بالاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية جنيف الرابعة.

واكد شالدة أن فلسطين تنتظر لجنة التحقيق التي شكلها من مجلس حقوق الإنسان، داعياً إلى ضرورة إلزام إسرائيل كسلطة قائمة بالاحتلال بالاتفاقيات الدولية وبالقانون الدولي الإنساني.

وحول جهود دولة فلسطين قال الشالدة: إن دولة فلسطين انضمت إلى كافة اتفاقيات حقوق الإنسان ومنها المرأة والطفل والبروتوكولات الملحققة بها، مثل بروتوكول القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والقضاء على أشكال العنف، بالإضافة إلى أكثر من 10 أجهزة وبروتوكولات دولية أخرى.

ولفت إلى أن الوزارة أنشأت عيادة للحماية القانونية للمرأة والطفل ونشر وتعزيز حماية المرأة وتمثيلها امام القضاء الفلسطيني.

كما دعا لضرورة تطبيق الآليات الدولية على التشريعات، وتوجه النساء إلى القضاء الفلسطيني في حال تعرضهن لأي انتهاك.

وأعرب شالدة عن أمله بتطبيق توصيات الورشة، وأن تتحول لقرارات تنفيذية توفر الحماية القانونية للنساء.

وقالت وزيرة شؤون المرأة أمال حمد: إن دولة فلسطين صادقت على الاتفاقيات الدولية التزاماً بالآليات الدولية

«التربّية» و «بيالارا» تعلنان نتائج مسابقة أولمبياد التربية الإعلامية للمعلمين

عورتاني يبحث مع «الألمانية لتعليم الكبار» توسيع أفاق التعاون

المرحلة النهائية من مسابقة أولمبياد التربية الإعلامية والمعلوماتية للمعلمين لعام 2021 التي نظمتها وزارة التربية والتعليم والهئية الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب «بيالارا» بالتعاون مع أكاديمية «دويتشه فيلة» الألمانية عن بعد، إذ شملت المعلمين المرشحين على تنفيذ نشاطات التربية الإعلامية خلال العام الجاري في عدد من المدارس بالضفة الغربية وقطاع غزة.

وحلت في المرتبة الأولى عن قطاع غزة المعلمة وفاء عابد من مدرسة العباس بن عبد المطلب من مديرية غرب غزة، وشارك المعلمون في التدريبات التي خضع لها الطلبة حول محاور مختلفة في التربية الإعلامية والمعلوماتية، فيما حصلت المعلمة دعاء اشتية من مدرسة بنات بروقين الثانوية على مديرية سلفيت على المرتبة الثانية.

وجاء إعلان النتائج في احتفالية افتراضية «عن بُعد» أمس، بمشاركة 12 معلماً تنافسوا على اللقب، بحضور المنسقين والمتابعين لبرنامج التربية الإعلامية والمعلوماتية على مستوى التربية وبيالارا. وأكدت «التربية» وبيالارا، في بيان، الحرص الكبير على إشراك المعلمين في مثل هذه الفضاءات المعرفية النوعية التي باتت تشكل فرصة لتعميق أثر التربية الإعلامية والمعلوماتية على مستوى المدارس، موجهتين التهاني لكافة المشاركين في هذا الأولمبياد والشكر لكل الطواقم التي أسهمت في إنجاز فعالياته.

رام الله- الحياة الجديدة- بحث وزير التربية والتعليم مروان عورتاني، أمس، مع الجمعية الألمانية لتعليم الكبار في الشرق الأوسط dv؛ آليات توسيع أفاق التعاون لخدمة قطاع تعليم الكبار، ومناقشة منطلقات العمل خلال الفترة المقبلة.

وحضر اللقاء؛ وكيل الوزارة بصري صالح، ونائبة رئيس وحدة التعاون الإنمائي في ممثلة جمهورية ألمانيا هانا إيغلي، والمدير الإقليمي للجمعية نازات نارزتيان، والوكيل المساعد، مدير عام التعليم العام صادق الخضور.

وأكد الوزير أهمية مأسسة الجهود وتوسيع نطاق التعاون، والتحضير لعقد منتدى وطني بمشاركة قطاعات رسمية وأهلية وخبراء ومهتمين؛ وتوحيد هذه الجهود ومناقشة محاور تتعلق بقطاع تعليم الكبار ومراكز التعليم المجتمعي للشباب والكبار التي تُشرف عليها الوزارة بالشراكة مع البلديات ودعم الجمعية الألمانية وجامعة دار الكلمة.

واستعرض نارزتيان مستجدات العمل من خلال المراكز المجتمعية وما تحقق من جهود رغم جائحة الكورونا، وأهمية استهداف فئات جديدة ضمن مراكز محو الأمية والمراكز المجتمعية ودراسة الاحتياجات، وتوظيف الموارد المتاحة لتحقيق الغايات المشتركة.

وفي سياق آخر، حازت المعلمة خلود المحتسب من مدرسة تيسير مرقّة الأساسية للبنات الواقعة في البلدة القديمة في مديرية تربية الخليل على المرتبة الأولى عن الضفة، في

نابلس- الحياة الجديدة- عقدت جامعة القدس المفتوحة- مركز التراث الشعبي الفلسطيني «جفرا»، أمس الأول تحت رعاية ومشاركة أ. د. يونس عمرو رئيس الجامعة، مؤتمراً تراثياً إلكترونياً عبر تقنية «زوم» لمناسبة يوم التراث الفلسطيني، بعنوان «التراث الشعبي الفلسطيني في وسائل التواصل الاجتماعي».

وبه ا. د. عمرو، إلى أهمية التراث في صقل شخصية الفرد وتكوينها منذ طفولته، لتمتد إلى مرحلة نضجه، وإلى بيئته المختلفة، ليصنف لاحقاً بأنه بدوي أو مدني أو ريفي.

وقال أ. د. عمرو: «التراث منذ الأزل عبارة عن حكاية أسطورية كونتها ذاكرة وخيال إنسان، فيردها ليأخذ العبارة منها إلى مقطع من الأغاني الشعبية، ومن التراث الشعبي «على دلعونا» و«الميجانا» و«السامر» وأغاني الأفراح والأتراح، فغنى شعبنا ذات يوم للشجر والحجر والحياوان والماء والأنهار، وللبطولة والحرب والسلام، ولخوض المعارك والشهادة، وللأعراس والأموات، وللحاضرين والغائبين والصغار والكبار، وكل هذه المسائل التي خلدها تراثنا أيما تخليد».

وأكد أن «جامعة القدس المفتوحة تسعى في كل المحافل لتخليد كل ما يخلد له، ليس من خلال نشر التعليم العالي فحسب، وهي مهمتها الأولى التي سعى لها القادة العظام في نقل الجامعة إلى الطالب بدلاً من أن يذهب الطالب إلى الجامعة، فرحم الله أولئك القادة الذين استشهدوا، ومنهم القائد الرمزم ياسر عرفات الذي أعطى تعليماته لإنشاء الجامعة، وأطال الله عمر أخته القيادة وهي مقدمتهم الرئيس محمود عباس الذي رعى الجامعة في كل الأوقات. ولفت أ. د. عمرو إلى أن «الجامعة ومن باب حفظ التراث ورعايته، أنشأت مراكز بحوث متخصصة عدة في مجالات مختلفة لخدمة علومنا وأبحاثنا، وحققت إنجازات مهمة، ومنها مركز «جفرا» للتراث الفلسطيني العربي الأصيل».



بالرغم من حصولنا على 705 قرارات من الجمعية العامة و86 قراراً من مجلس الأمن منذ العام 1948 وجميعها لم تطبقها إسرائيل.

وأضافت أن وزارة شؤون المرأة ومن خلال اللجنة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 الصادر عام 2000 الذي نص على حماية المرأة وتعزيز مشاركتها بعملية السلام وبالجهود الإغاثية والإنسانية، وجدنا في القرار الأممي املا لحماية النساء الفلسطينيات ومساءلة الاحتلال عن جرائمه، وتجنيد الآليات القانونية والقضائية لخدمة قضيتنا العادلة بفتح القرار بحثياته ارسال رسائل متتابعة للامم المتحدة وللجوء لمحكمة الجنايات الدولية وتشكيل لجان دائمة للتحقيق بالجرائم التي ارتكبت بحق شعبنا خاصة من النساء.

وتابعت: قامت اللجنة الوطنية بإرسال رسائل الى الامين العام للامم المتحدة، والمفوض الخاص لحقوق الانسان، ومقررة لجنة العنف ضد النساء بالامم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الاسلامي لحثهم على

وقف العدوان والانتهاكات الاسرائيلية بحق النساء في أكثر من مناسبة، ودعت اللجنة الى إطلاق سراح الاسيرات والأسرى الاطفال.

وأكدت حمد حرص حكومة دولة فلسطين على الانضمام للاتفاقيات الدولية، واخراها انضمام فلسطين رسمياً «للاتلاف العمل المعني الخاص بالمرأة السلام والامن والمساعدات الإنسانية»، وذلك لابراز التحديات التي تواجه النساء في المحافل الدولية.

وقال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين قُدري أبو بكر، إن المرأة الفلسطينية كانت ولا تزال وقوداً للثورة، وفي زنازين الاحتلال تمارس بحقها صنوفاً من العذابات.

وأضاف: هناك قرارات دولية لحماية النساء واحكام القانون الانساني الذي يكفل حماية اضعاف للنساء الا ان سلطات الاحتلال لا تلتزم بالقانون ولا بالقرارات الدولية.

وأشار الى ان الانتهاكات الاسرائيلية تصاعدت بحق الاسيرات منذ عام 2015 وحتى الآن، وبلغ عدد الاسيرات وقف العوان والانتهاكات الاسرائيلية بحق النساء في أكثر من مناسبة، ودعت اللجنة الى إطلاق سراح الاسيرات والأسرى الاطفال.

وأضافت أن وزارة شؤون المرأة ومن خلال اللجنة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 الصادر عام 2000 الذي نص على حماية المرأة وتعزيز مشاركتها بعملية السلام وبالجهود الإغاثية والإنسانية، وجدنا في القرار الأممي املا لحماية النساء الفلسطينيات ومساءلة الاحتلال عن جرائمه، وتجنيد الآليات القانونية والقضائية لخدمة قضيتنا العادلة بفتح القرار بحثياته ارسال رسائل متتابعة للامم المتحدة وللجوء لمحكمة الجنايات الدولية وتشكيل لجان دائمة للتحقيق بالجرائم التي ارتكبت بحق شعبنا خاصة من النساء.

وتابعت: قامت اللجنة الوطنية بإرسال رسائل الى الامين العام للامم المتحدة، والمفوض الخاص لحقوق الانسان، ومقررة لجنة العنف ضد النساء بالامم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الاسلامي لحثهم على وقف العدوان والانتهاكات الاسرائيلية بحق النساء في أكثر من مناسبة، ودعت اللجنة الى إطلاق سراح الاسيرات والأسرى الاطفال.

وأكدت حمد حرص حكومة دولة فلسطين على الانضمام للاتفاقيات الدولية، واخراها انضمام فلسطين رسمياً «للاتلاف العمل المعني الخاص بالمرأة السلام والامن والمساعدات الإنسانية»، وذلك لابراز التحديات التي تواجه النساء في المحافل الدولية.

وقال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين قُدري أبو بكر، إن المرأة الفلسطينية كانت ولا تزال وقوداً للثورة، وفي زنازين الاحتلال تمارس بحقها صنوفاً من العذابات.

وأضاف: هناك قرارات دولية لحماية النساء واحكام القانون الانساني الذي يكفل حماية اضعاف للنساء الا ان سلطات الاحتلال لا تلتزم بالقانون ولا بالقرارات الدولية.

وأشار الى ان الانتهاكات الاسرائيلية تصاعدت بحق الاسيرات منذ عام 2015 وحتى الآن، وبلغ عدد الاسيرات وقف العوان والانتهاكات الاسرائيلية بحق النساء في أكثر من مناسبة، ودعت اللجنة الى إطلاق سراح الاسيرات والأسرى الاطفال.

وأضافت أن وزارة شؤون المرأة ومن خلال اللجنة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 الصادر عام 2000 الذي نص على حماية المرأة وتعزيز مشاركتها بعملية السلام وبالجهود الإغاثية والإنسانية، وجدنا في القرار الأممي املا لحماية النساء الفلسطينيات ومساءلة الاحتلال عن جرائمه، وتجنيد الآليات القانونية والقضائية لخدمة قضيتنا العادلة بفتح القرار بحثياته ارسال رسائل متتابعة للامم المتحدة وللجوء لمحكمة الجنايات الدولية وتشكيل لجان دائمة للتحقيق بالجرائم التي ارتكبت بحق شعبنا خاصة من النساء.

وتابعت: قامت اللجنة الوطنية بإرسال رسائل الى الامين العام للامم المتحدة، والمفوض الخاص لحقوق الانسان، ومقررة لجنة العنف ضد النساء بالامم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الاسلامي لحثهم على وقف العدوان والانتهاكات الاسرائيلية بحق النساء في أكثر من مناسبة، ودعت اللجنة الى إطلاق سراح الاسيرات والأسرى الاطفال.

وأكدت حمد حرص حكومة دولة فلسطين على الانضمام للاتفاقيات الدولية، واخراها انضمام فلسطين رسمياً «للاتلاف العمل المعني الخاص بالمرأة السلام والامن والمساعدات الإنسانية»، وذلك لابراز التحديات التي تواجه النساء في المحافل الدولية.

وقال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين قُدري أبو بكر، إن المرأة الفلسطينية كانت ولا تزال وقوداً للثورة، وفي زنازين الاحتلال تمارس بحقها صنوفاً من العذابات.

وأضاف: هناك قرارات دولية لحماية النساء واحكام القانون الانساني الذي يكفل حماية اضعاف للنساء الا ان سلطات الاحتلال لا تلتزم بالقانون ولا بالقرارات الدولية.

وأشار الى ان الانتهاكات الاسرائيلية تصاعدت بحق الاسيرات منذ عام 2015 وحتى الآن، وبلغ عدد الاسيرات وقف العوان والانتهاكات الاسرائيلية بحق النساء في أكثر من مناسبة، ودعت اللجنة الى إطلاق سراح الاسيرات والأسرى الاطفال.

وأضافت أن وزارة شؤون المرأة ومن خلال اللجنة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 الصادر عام 2000 الذي نص على حماية المرأة وتعزيز مشاركتها بعملية السلام وبالجهود الإغاثية والإنسانية، وجدنا في القرار الأممي املا لحماية النساء الفلسطينيات ومساءلة الاحتلال عن جرائمه، وتجنيد الآليات القانونية والقضائية لخدمة قضيتنا العادلة بفتح القرار بحثياته ارسال رسائل متتابعة للامم المتحدة وللجوء لمحكمة الجنايات الدولية وتشكيل لجان دائمة للتحقيق بالجرائم التي ارتكبت بحق شعبنا خاصة من النساء.

10 آلاف اسيرة تم اعتقالهن، وتقع في زنازين الاحتلال 37 اسيرة، تتراوح اعمارهن بين 16 و60 عاماً، بينهم 9 اسيرات محكومات لأكثر من 10 سنوات، وتسمع امهات.

وأشار أبو بكر إلى أن 50 محامياً يعملون مع الهيئة في المتابعة القانونية للاسيرات والأسرى في المحاكم الاسرائيلية ومع ذوي الأسرى، ومتابعة الاحتياجات الطبية للأسرى، ومع كافة المؤسسات الدولية المعنية.

وقال المستشار القانوني في مجلس الوزراء رامي الحسيني ممثلاً عن الامين العام لمجلس الوزراء أمجد غانم، ان الحكومة الفلسطينية تولي اهتماماً واسعاً بالمرأة، وذلك من خلال مواءمة التشريعات الفلسطينية مع الاتفاقيات الدولية وتضمين آليات للحماية القانونية للنساء.

وأشار الى انه وبموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء 2012، تم تشكيل اللجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1325.

وأكد الحسيني ضرورة تطوير آليات الحماية للنساء والفتيات، وحماية النساء والفتيات الفلسطينيات من اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته ومساءلته دولياً وقالت نائيب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لمساعدة الشرطة الفلسطينية كاتيا دومنيك: منذ بدء عملنا في العام 2006 عملنا مع شركائنا الفلسطينيين على متابعة وتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان كما طورنا ملف النوع الاجتماعي.

وأضافت: نسعى من خلال عملنا لبناء مستقبل للنساء في فلسطين قائم على التراث الجميل لهذا البلد.

وأشارت إلى أن النساء الفلسطينيات يحتجن الى فرص مساوية للرجال، وتوحيد وتكثيف الجهود في سبيل تحقيق ذلك للنهوض بواقع النساء.

ولفتت الى ضرورة اعتماد وأقرار تشريعات حساسة للنوع الاجتماعي.

وعرض ناصر الريس ورقة بحثية بعنوان «الآليات التعاقدية وغير التعاقدية لحماية حقوق المرأة في الأمم المتحدة»، فيما عرضت الباحثة ريناد عبد الله ورقة حول «آليات الحماية القانونية والقضائية للمرأة في ظل التشريعات الفلسطينية، كما عرضت الباحثة نجاح دقماق ورقة بعنوان «الحماية القانونية للاسيرات الفلسطينيات، وعرضت وفاء الأعرج ورقة بحثية حول قرار مجلس الأمن رقم 1325، وتخلل الورشة عرض فيلم قصير حول قرار مجلس الأمن رقم 1325.

وأشار الى ان الانتهاكات الاسرائيلية تصاعدت بحق الاسيرات منذ عام 2015 وحتى الآن، وبلغ عدد الاسيرات وقف العوان والانتهاكات الاسرائيلية بحق النساء في أكثر من مناسبة، ودعت اللجنة الى إطلاق سراح الاسيرات والأسرى الاطفال.

وأكدت حمد حرص حكومة دولة فلسطين على الانضمام للاتفاقيات الدولية، واخراها انضمام فلسطين رسمياً «للاتلاف العمل المعني الخاص بالمرأة السلام والامن والمساعدات الإنسانية»، وذلك لابراز التحديات التي تواجه النساء في المحافل الدولية.

وقال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين قُدري أبو بكر، إن المرأة الفلسطينية كانت ولا تزال وقوداً للثورة، وفي زنازين الاحتلال تمارس بحقها صنوفاً من العذابات.

وأضاف: هناك قرارات دولية لحماية النساء واحكام القانون الانساني الذي يكفل حماية اضعاف للنساء الا ان سلطات الاحتلال لا تلتزم بالقانون ولا بالقرارات الدولية.

وأشار الى ان الانتهاكات الاسرائيلية تصاعدت بحق الاسيرات منذ عام 2015 وحتى الآن، وبلغ عدد الاسيرات وقف العوان والانتهاكات الاسرائيلية بحق النساء في أكثر من مناسبة، ودعت اللجنة الى إطلاق سراح الاسيرات والأسرى الاطفال.

وأضافت أن وزارة شؤون المرأة ومن خلال اللجنة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 الصادر عام 2000 الذي نص على حماية المرأة وتعزيز مشاركتها بعملية السلام وبالجهود الإغاثية والإنسانية، وجدنا في القرار الأممي املا لحماية النساء الفلسطينيات ومساءلة الاحتلال عن جرائمه، وتجنيد الآليات القانونية والقضائية لخدمة قضيتنا العادلة بفتح القرار بحثياته ارسال رسائل متتابعة للامم المتحدة وللجوء لمحكمة الجنايات الدولية وتشكيل لجان دائمة للتحقيق بالجرائم التي ارتكبت بحق شعبنا خاصة من النساء.

وتابعت: قامت اللجنة الوطنية بإرسال رسائل الى الامين العام للامم المتحدة، والمفوض الخاص لحقوق الانسان، ومقررة لجنة العنف ضد النساء بالامم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الاسلامي لحثهم على وقف العدوان والانتهاكات الاسرائيلية بحق النساء في أكثر من مناسبة، ودعت اللجنة الى إطلاق سراح الاسيرات والأسرى الاطفال.

وأكدت حمد حرص حكومة دولة فلسطين على الانضمام للاتفاقيات الدولية، واخراها انضمام فلسطين رسمياً «للاتلاف العمل المعني الخاص بالمرأة السلام والامن والمساعدات الإنسانية»، وذلك لابراز التحديات التي تواجه النساء في المحافل الدولية.

وقال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين قُدري أبو بكر، إن المرأة الفلسطينية كانت ولا تزال وقوداً للثورة، وفي زنازين الاحتلال تمارس بحقها صنوفاً من العذابات.

وأضاف: هناك قرارات دولية لحماية النساء واحكام القانون الانساني الذي يكفل حماية اضعاف للنساء الا ان سلطات الاحتلال لا تلتزم بالقانون ولا بالقرارات الدولية.

وأشار الى ان الانتهاكات الاسرائيلية تصاعدت بحق الاسيرات منذ عام 2015 وحتى الآن، وبلغ عدد الاسيرات وقف العوان والانتهاكات الاسرائيلية بحق النساء في أكثر من مناسبة، ودعت اللجنة الى إطلاق سراح الاسيرات والأسرى الاطفال.

وأضافت أن وزارة شؤون المرأة ومن خلال اللجنة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 الصادر عام 2000 الذي نص على حماية المرأة وتعزيز مشاركتها بعملية السلام وبالجهود الإغاثية والإنسانية، وجدنا في القرار الأممي املا لحماية النساء الفلسطينيات ومساءلة الاحتلال عن جرائمه، وتجنيد الآليات القانونية والقضائية لخدمة قضيتنا العادلة بفتح القرار بحثياته ارسال رسائل متتابعة للامم المتحدة وللجوء لمحكمة الجنايات الدولية وتشكيل لجان دائمة للتحقيق بالجرائم التي ارتكبت بحق شعبنا خاصة من النساء.

وتابعت: قامت اللجنة الوطنية بإرسال رسائل الى الامين العام للامم المتحدة، والمفوض الخاص لحقوق الانسان، ومقررة لجنة العنف ضد النساء بالامم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الاسلامي لحثهم على وقف العدوان والانتهاكات الاسرائيلية بحق النساء في أكثر من مناسبة، ودعت اللجنة الى إطلاق سراح الاسيرات والأسرى الاطفال.

وأكدت حمد حرص حكومة دولة فلسطين على الانضمام للاتفاقيات الدولية، واخراها انضمام فلسطين رسمياً «للاتلاف العمل المعني الخاص بالمرأة السلام والامن والمساعدات الإنسانية»، وذلك لابراز التحديات التي تواجه النساء في المحافل الدولية.

وقال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين قُدري أبو بكر، إن المرأة الفلسطينية كانت ولا تزال وقوداً للثورة، وفي زنازين الاحتلال تمارس بحقها صنوفاً من العذابات.

وأضاف: هناك قرارات دولية لحماية النساء واحكام القانون الانساني الذي يكفل حماية اضعاف للنساء الا ان سلطات الاحتلال لا تلتزم بالقانون ولا بالقرارات الدولية.

وأشار الى ان الانتهاكات الاسرائيلية تصاعدت بحق الاسيرات منذ عام 2015 وحتى الآن، وبلغ عدد الاسيرات وقف العوان والانتهاكات الاسرائيلية بحق النساء في أكثر من مناسبة، ودعت اللجنة الى إطلاق سراح الاسيرات والأسرى الاطفال.

وأضافت أن وزارة شؤون المرأة ومن خلال اللجنة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 الصادر عام 2000 الذي نص على حماية المرأة وتعزيز مشاركتها بعملية السلام وبالجهود الإغاثية والإنسانية، وجدنا في القرار الأممي املا لحماية النساء الفلسطينيات ومساءلة الاحتلال عن جرائمه، وتجنيد الآليات القانونية والقضائية لخدمة قضيتنا العادلة بفتح القرار بحثياته ارسال رسائل متتابعة للامم المتحدة وللجوء لمحكمة الجنايات الدولية وتشكيل لجان دائمة للتحقيق بالجرائم التي ارتكبت بحق شعبنا خاصة من النساء.

وتابعت: قامت اللجنة الوطنية بإرسال رسائل الى الامين العام للامم المتحدة، والمفوض الخاص لحقوق الانسان، ومقررة لجنة العنف ضد النساء بالامم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الاسلامي لحثهم على وقف العدوان والانتهاكات الاسرائيلية بحق النساء في أكثر من مناسبة، ودعت اللجنة الى إطلاق سراح الاسيرات والأسرى الاطفال.

وأكدت حمد حرص حكومة دولة فلسطين على الانضمام للاتفاقيات الدولية، واخراها انضمام فلسطين رسمياً «للاتلاف العمل المعني الخاص بالمرأة السلام والامن والمساعدات الإنسانية»، وذلك لابراز التحديات التي تواجه النساء في المحافل الدولية.

وقال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين قُدري أبو بكر، إن المرأة الفلسطينية كانت ولا تزال وقوداً للثورة، وفي زنازين الاحتلال تمارس بحقها صنوفاً من العذابات.

وأضاف: هناك قرارات دولية لحماية النساء واحكام القانون الانساني الذي يكفل حماية اضعاف للنساء الا ان سلطات الاحتلال لا تلتزم بالقانون ولا بالقرارات الدولية.

وأشار الى ان الانتهاكات الاسرائيلية تصاعدت بحق الاسيرات منذ عام 2015 وحتى الآن، وبلغ عدد الاسيرات وقف العوان والانتهاكات الاسرائيلية بحق النساء في أكثر من مناسبة، ودعت اللجنة الى إطلاق سراح الاسيرات والأسرى الاطفال.

وأضافت أن وزارة شؤون المرأة ومن خلال اللجنة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 الصادر عام 2000 الذي نص على حماية المرأة وتعزيز مشاركتها بعملية السلام وبالجهود الإغاثية والإنسانية، وجدنا في القرار الأممي املا لحماية النساء الفلسطينيات ومساءلة الاحتلال عن جرائمه، وتجنيد الآليات القانونية والقضائية لخدمة قضيتنا العادلة بفتح القرار بحثياته ارسال رسائل متتابعة للامم المتحدة وللجوء لمحكمة الجنايات الدولية وتشكيل لجان دائمة للتحقيق بالجرائم التي ارتكبت بحق شعبنا خاصة من النساء.

وتابعت: قامت اللجنة الوطنية بإرسال رسائل الى الامين العام للامم المتحدة، والمفوض الخاص لحقوق الانسان، ومقررة لجنة العنف ضد النساء بالامم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الاسلامي لحثهم على وقف العدوان والانتهاكات الاسرائيلية بحق النساء في أكثر من مناسبة، ودعت اللجنة الى إطلاق سراح الاسيرات والأسرى الاطفال.

وأكدت حمد حرص حكومة دولة فلسطين على الانضمام للاتفاقيات الدولية، واخراها انضمام فلسطين رسمياً «للاتلاف العمل المعني الخاص بالمرأة السلام والامن والمساعدات الإنسانية»، وذلك لابراز التحديات التي تواجه النساء في المحافل الدولية.

الستيني عناية.. 40 عاماً في طب الأعشاب بغزة



ولفت إلى أن إقبال المواطنين على العلاجات الطبيعية ازداد مع جائحة فيروس كورونا المستجد، وذلك انطلاقاً من أهمية الطب البديل في تقوية الجهاز المناعي للإنسان، وهو ما يحتاجه المصاب بكورونا التي يتأثر بها سلباً أصحاب المناعة الضعيفة.

وأوضح عناية، أن العلاج بالأعشاب أصبح ملاذاً للأشخاص الذين يعانون أوضاع اقتصادية صعبة، خاصة أن التكلفة المالية لهذا العلاج لا تقارن مع العلاجات الكيماوية ذات الأسعار المرتفعة والتي لا يقدر عليها الفقراء.

طبي وهي البذور، التي يتم استخراج الزيوت منها، مثل حبة البركة، والبقدونس، والجرجير، والسمسم، وغيرها.

وأكد أن علاجه حقق نجاحات في العديد من الأمراض، مثل خشونة الركبة، وآلام المفاصل، والسمنة وتساقط الشعر، والنحافة، وحموضة المعدة، إضافةً للمستخرجات الطبية التي تقوي مناعة الأطفال.

وأوضح، أن العلاج بالأعشاب هو بمثابة عودة للطبيعة ويمثل وقاية من مائة داء، ويحقق نتائج إيجابية.

غزة- الحياة الجديدة- عبد الهادي عوكل- منذ

أربعين عاماً ما زال المختص في الطب البديل (العلاج بالأعشاب) جمال عناية، يعمل داخل محله المتواضع في مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة، لتقديم العلاجات لكثير من الأمراض بالأعشاب، وبعيداً عن العلاجات الكيماوية.

والطب البديل هو الطب الذي لا يعتمد في العلاج على الأدوية والعقاقير الكيماوية، وإنما يعتمد أسلوباً آخر تُستخدم فيه الأعشاب الطبية والمواد الطبيعية والطرق التقليدية الأخرى التي أثبتت فاعليتها في علاج الكثير من الأمراض، ويوجد الطب البديل منذ القدم وعُرف في أقدم الحضارات الإنسانية مثل الحضارة الفرعونية، وبقى موجوداً إلى الآن على الرغم من تطور الطب الحديث وتطور أجهزته وأدواته، وقد أثبت الطب البديل فاعليته في علاج الكثير من الأمراض، وأخفق في بعضها.

وفي داخل المحل البسيط المتواضع، يضع المختص «عناية» عشرات الأصناف من الأعشاب الطبيعية التي يستخرج منها الزيوت كوصفات علاجية للعديد من الأمراض التي يصاب بها الإنسان.

ورغم أن العلاج بالأعشاب تراجع كثيراً، إلا أن المختص عناية 60 عاماً، واصل عمله دون انقطاع على مدار 40 عاماً، إدراكاً منه بأهمية هذا العلاج للإنسان، حيث يقبل عليه الكثير من المواطنين، خاصة أولئك الذين فقدوا الأمل في العلاج الكيماوية.

ويروي المختص عناية، أن كل نبتة لها مستخرج

وأشار إلى أن «اختيار اسم (جفرا) لهذا المركز إنما كونه اسم ابنة الغزالة التي استغرقت جمالها مشاعر المغنين والمدّاحين وكل من له علاقة بالأدب، فتغنى الشعراء بها وألف الأدياء لها القصص، فهي من صميم تراثنا الشعبي الذي تغنى به في كل حين وكل مكان».

وتطرق إلى فكرة «المعونة»، وهي من التراث الشعبي، إذ يفزع أهل الحي أو البلدة أو القرية أو المخيم لیساعدوا إخوانهم في الأفراح، أو في بناء البيوت، أو في حصيدة لحقل لهم، فألفت فيها (العونة) الشعر، وقيل فيها الحداء والمديح، فتراثنا مليء بالطرب والترفيه والحكم».

واعتبر أ. د. عمرو للقاء «فاتحة خير لتوثيق تراثنا الفلسطيني وتحسينه وحمايته من الأعداء المارقين الذين لا يرددهم رداً أخلاقياً أو قانونياً أو دينياً أو إنسانياً ليعتدوا على تراثنا ويسرقوا منه».

وقال مدير فرع الجامعة بنابلس د. سهيل أبو ميالة: «إن التراث جزء من الوعي السياسي والنضالي والوطني، وشكل درعا لهويتنا العربية والإسلامية، وتم النهل منه للاقتداء بكثير من الأمور في حياتنا المعاصرة، كونه يربط الماضي بالحاضر، ويثبت الهوية ويحقق التوازن بين اليوم وعلاقة الإنسان بتراثه المحفز الأساسي لينتمي له الإنسان، ويرفض المساس به أو الإساءة إليه»، مشيراً إلى أن «شعبنا الفلسطيني لا يتعرض لمحاولة استيلاء على أرضنا فحسب، بل لمحاولة سرقة ماضيها وتراثنا، ليُثب الاحتلال للعالم زوراً وبهتاناً أنه صاحب الأرض». ونوه إلى أهمية هذه العليات كونها تشكل حراكاً لقراءة الواقع وإماطة اللثام عن الحقائق ودحض زيف الاحتلال وأكاذيبه، مشيراً إلى أن «جامعة القدس المفتوحة أذنت على دعم الجهود المختلفة لإبراز التراث وحمايته، ومن هنا جاءت أهمية تأسيس مركز «جفرا» ليكون عاملاً مهماً في تحريك الحركة الثقافية وإظهار ما لدينا من مواهب